

توصية

حول

الشراكات الأوروبية-متوسطية للاستجابة للسياق الجديد للتحول الديمقراطي في حوض البحر الأبيض المتوسط

السيد ريمون أوبيول (الاتحاد الأوروبي)
السيد باتريك موريو (بلجيكا)
السيد محمد كامل رزقي (الجزائر)
السيد عبد الملك أفرياط (المغرب)

قدم التقرير:

- أ- من حيث أن الثورات الشعبية التي شهدتها منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال عام 2011 أدت إلى مواقف مختلفة، وأن عمليات التحول التي بدأت في العديد من الدول العربية تتطور بحسب سياقات مختلفة داخلية وإقليمية خاصة بكل بلد؛
- ب- من حيث أن المشاكل السياسية والاجتماعية (الفقر والتفرقة وارتفاع أسعار السلع الأساسية وبطالة الشباب، إلخ)، بالرغم من ذلك، هي السبب الرئيسي وراء هذا الحراك، وأن التطلعات المشروعة إلى الحرية والكرامة والديمقراطية وتحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان التي عبرت عنها الشعوب وخاصة الشباب منها تشكل ملهماً مشتركاً في كل المنطقة؛
- ت- نظراً لكون مشاركة كل مكونات المجتمع، ومنها الشباب والنساء، تعد أمراً حتمياً لتحقيق أهداف الثورات العربية؛
- ث- من حيث أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات هيكلية ليس فقط على المستوى السياسي والمؤسسي ولكن أيضاً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- ج- من حيث أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية لها تأثير على قدرة الاتحاد الأوروبي على حشد موارد من أجل دول جنوب البحر الأبيض المتوسط؛
- ح- من حيث أن تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل هما عاملان ضروريان لنجاح التحولات الديمقراطية فضلاً عن وضع أنظمة ديمقراطية من شأنها دفع عجلة التنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية؛
- خ- من حيث أن الاتحاد الأوروبي أعاد النظر في سياسة الجوار الخاصة به حتى يستجيب للتطورات الأخيرة التي وقعت في جنوب البحر الأبيض المتوسط، خاصة مع اقتراح زيادة الميزانية العامة المخصصة للمنطقة بنسبة 40% للفترة ما بين 2014 و2020، واقتراح التفاوض حول اتفاقيات تبادل حر معمقة؛
- د- من حيث أن الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط يعاني من نقاط ضعف هيكلية بسبب شلل إدارته على مستوى قمم رؤساء الدول والحكومات ونقص في التمويل يجعل من الصعب تفعيل المشروعات الاجتماعية الاقتصادية؛
- ذ- من حيث أن الاتحاد من أجل المتوسط يظل على كل حال إطاراً مقبولاً للقيام بمشروعات ملموسة تهدف إلى توطيد العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين شعوب بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- ر- من حيث أن عدم وجود حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني يستمر في زعزعة استقرار المنطقة ويشكل عائقاً أمام تعزيز التعاون والاندماج الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط؛
- ز- من حيث أن تدهور الوضع الأمني في كل من الساحل والصحراء بسبب الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة؛
- س- من حيث تأثير عدم الاستقرار الذي تمثل في انتشار الأسلحة في الدول المجاورة لليبيا وكثرة المجموعات المسلحة غير المنظمة في المنطقة الساحلية؛
1. تشجع الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الجارية في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط حتى تضمن إرساء الديمقراطية بشكل مستدام وحسن الإدارة واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية؛
 2. تشدد على أهمية تفعيل دور المرأة والشباب في القرارات المتخذة خلال عملية التحول السياسي والدستوري، وأبعد من ذلك؛
 3. تدوين بشدة الابتزازات وأعمال العنف والتخويف بكل أشكالهما التي تم ارتكابها ضد المواطنين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين

4. وتشير إلى قرار مجلس الاتحاد الأوروبي الصادر بتاريخ 27 فبراير 2012 برسال - بشكل أساسي إلى الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والأمن / نائبة رئيسة المفوضية الأوروبية "رئاسة الشاطئ الشمالي" للاتحاد من أجل المتوسط - ما يفيد بأن المنظمة تعد من الآن فصاعداً جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية للاتحاد، وأنها تدار مباشرة من قبل الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي، مما يفتح الطريق أمام دعم سياسي لأهداف ووسائل التعاون الأورومتوسطي؛
5. وتطلب وجود دعم استراتيجي وسياسي كبير بين الجهاز الأوروبي للعمل الخارجي - الذي أصبح منذ الآن مدعواً إلى المشاركة في إدارة الاتحاد من أجل المتوسط - وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط الواقعة في برشلونة؛
6. وتعتقد بأن التطورات السياسية المتعلقة بالربيع العربي تعزز ضرورة جود تعاون أورومتوسطي فعّال، حيث أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعد ساحة سياسية واستراتيجية حيوية لمجمل العناصر الفاعلة في المنطقة - الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط - وليست مشكلة إقليمية أو دون إقليمية تخص فقط الدول الشاطئية؛
7. وتشير باهتمام إلى أن المجلس الأوروبي - في اجتماعه المنعقد من 1 إلى 2 مارس 2012 - قد دعا "المفوضية الأوروبية والممثلة العليا إلى تقديم خارطة طريق من الآن وحتى نهاية عام 2012 من شأنها توضيح الأطر العامة في تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي مع شركائنا من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، من خلال بيان أهداف وأدوات ووسائل العمل، مع التركيز على أنواع التعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط ومبادرات أخرى إقليمية"؛ وتطلب أن تكون على اتصال كامل بهذه العملية السياسية وأن يتم استشارتها بطريقة مناسبة، لاسيما عبر اللجنة السياسية للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط؛
8. تدعو إلى ديناميكية تجارية جديدة وتكامل اقتصادي إقليمي أفضل ليس فقط على طول المحور الشمالي الجنوبي، ولكن أيضاً على طول الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛
9. تطلب من الاتحاد الأوروبي وسلطات دول جنوب البحر الأبيض المتوسط التي تشكلت عبر عملية انتخابية شفافة ومستقلة، القيام بعملية ملائمة مستمرة للسياسة الأوروبية للجوار حتى تلبى بشكل أفضل احتياجات المواطنين وتعمل على دعم التحولات الديمقراطية، خاصة من خلال العمل على إيجاد دولة القانون، واستقلال القضاء، وتعددية الإعلام، ومحاربة الفساد، وإرساء عملية العدالة الانتقالية، وتنمية المجتمع المدني واستقلاله الذاتي؛ كما تذكر في هذا السياق بأهمية تبني أهداف الشراكة وتتمنى أن يصبح مبدأ "**more for more**" تعبيراً عن أهداف مشتركة ومحددة ذات اتفاق مشترك؛
10. تهنئ نفسها باستعداد الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الدعم التقني والمالي من أجل التحضير للعمليات الانتخابية وتنظيمها في حالة طلب الدول المعنية ذلك منه؛ وتطلب من الاتحاد الأوروبي إعداد تقرير مفصل حول استخدام الأموال الأوروبية المخصصة لدول الجوار.
11. تكرر دعوتها إلى إيجاد حركة أفضل للأشخاص من خلال تفعيل الشراكات المتعلقة بالتنقل المزمع تفعيلها في إطار سياسة الجوار التي تمت مراجعتها، وتتسائل عن وضع تسهيل الحصول على التأشيرات عند إبرام اتفاقات إعادة القبول بعد اعتبار صعوبات التفاوض التي عبرت عنها المفوضية الأوروبية عند تقييمها لاتفاقات إعادة القبول المشتركة، وتشجع الاتحاد الأوروبي أن يتقدم نحو تحرير التأشيرات من خلال استخدام الإمكانيات المتاحة في قانون التأشيرات وتنفيذ اقتراح البرلمان الأوروبي بشأن إنشاء برنامج إراسموس الأورومتوسطي الذي يهدف إلى تسهيل تنقل الشباب؛
12. تطلب إيجاد ترابط وثيق وعملي بين كل من الاتحاد من أجل المتوسط والسياسة الأوروبية للجوار التي تقوم على التعاون، والقيمة المضافة للكوادر المحترمة؛ وكذلك توضيح الكفاءات الموجودة لتجنب ازدواجها بشكل أفضل، وتعزيز تناعم وفاعلية السياسات الأوروبية لدى الدول الأخرى؛

13. ترى أن المشروعات الملموسة للاتحاد من أجل المتوسط التي تراعي الشفافية والمساواة في الحقوق بين الأطراف في مجالات الطاقة، والنقل الجماعي، والشركات المتوسطة والصغيرة، والبنية التحتية، يجب أن تصاحب الإنعاش الاقتصادي في الدول التي تمر بمرحلة تحول؛ تدعم التوجه البراجماتي الذي يهدف إلى تقديم المشروعات الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط وإلى تحديد هوية المصادر الجديدة للتمويل والاستثمار من خلال أمانته؛

14. تكرر دعوتها إلى إنشاء مؤسسة مالية أوروبية ومتوسطة للتنمية المشتركة، تدخل في شراكة مع البنك الأوروبي للاستثمار (BEL)؛ وتنهئ نفسها على إعدادها المنهجي – بتاريخ 21 ديسمبر 2011 - لاقتراح قرار مجلس البرلمان الأوروبي المتعلق بتعديل الاتفاق الدستوري للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) بغرض توسيع حيز تفويضه في المنطقة المتوسطية الجنوبية والشرقية، مما سيسمح له بدعم وتمويل مشروعات تنموية في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط؛ وتطلب من البرلمان الأوروبي اعتماد اقتراح القرار في أقرب وقت ممكن، وكذلك اقتراح زيادة في أموال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؛

15. تدعو الاتحاد من أجل المتوسط إلى تطوير التعاون المدعوم على المستوي تحت الإقليمي وبالذات في بلاد المغرب العربي بالتعاون مع الأطر الموجودة بالفعل مثل اتحاد دول المغرب العربي وقمة خمسة + خمسة؛

16. ترى ترى أن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني يجب أن تكون على صلة وثيقة بأنشطة الاتحاد من أجل المتوسط؛ وذلك من خلال إعداد وتنفيذ آلية استشارة لضمان مشاركة الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات الحكم الرشيد وإرساء مبادئ الديمقراطية،

17. تعيد التأكيد على أهمية وضرورة سرعة التوصل إلى حل عادل وجذري للصراع الإسرائيلي الفلسطيني كشرط أساسي لسلام دائم في المنطقة؛ كما تطالب الدولة الإسرائيلية بالاعتراف والقبول الرسمي لمبادرة السلام العربية وإزالة كل العقبات أمام استعادة المفاوضات المباشرة للسلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي تركز على القرارات العادلة للأمم المتحدة والتي تعمل من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وديمقراطية، وذات سيادة وديمقراطية، وقادرة على الحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في سلام وأمان؛ وتطالب بوقف فوري ودون شروط مسبقة للاستيطان الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي يجعل تحقيق هذا الهدف، وإمكانية إيجاد دولة فلسطينية مستقبلية قادرة على الحياة في خطر محدد، وهو ما يتعارض كذلك مع القانون الدولي؛

18. وتطلب من كلا الطرفين الامتناع عن أي عمل مثير يمكن أن يعرقل التطورات الإيجابية في المفاوضات؛

19. يشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد فوري للعنف في سوريا، لضمان التسليم الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية وإطلاق دون تأخير عملية الانتقال السياسي بقيادة السوريين وفقاً للتطلعات المشروعة للشعب في سوريا، معارضة أي تدخل عسكري، ويؤكد دعمه لمهمة المبعوث الخاص للأمم المتحدة السيد كوفي عنان وجامعة الدول العربية، من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة؛

20. ترى أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للأمن في منطقة الساحل تتمركز فقط حول التعاون الأمني، والعسكري، والمعلوماتي، في حين أن المنطقة تحتاج كذلك للاستراتيجية تنموية اجتماعية-اقتصادية يجب الارتقاء بها من خلال الحوار السياسي؛

21. تدعم الجهود المتفق عليها من قبل الأطراف الفاعلة في المنطقة في عملية استرداد الأسلحة المنتشرة في الدول الحدودية لليبيا والمهددة بزعة استقرارها؛

22. تدعو إلى تقليص حجم الهجرة غير الشرعية وكذلك مكافحة عصابات الاتجار بالبشر بشكل متعدد الأطراف، مع الوضع في الاعتبار أن التصدي للهجرة غير الشرعية لا يجب أن يخضع فقط للمعالجة الأمنية، ولكن يجب أن يشمل أيضاً البعد الإنساني والاقتصادي والاجتماعي؛

23. تدعو الحكومات إلى توجيه أعمالها نحو الهدف العام الذي يقضي بإعادة الثقة بين دول الشمال والجنوب من أجل تحقيق إصلاح شامل للشراكة الأورو-متوسطة مبني على الاحترام المتبادل؛ وتستشعر أن الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، التي تجمع المزيد من أعضاء البرلمان المنتخبين بحرية، مستعدة للقيام بدور مهم في السياق الإقليمي الجديد ومستعدة أن تجعل صوت المواطنين مسموعاً في مجال التعاون داخل حوض البحر الأبيض المتوسط؛

24. تكلف رئيسها بنقل التوصية الحالية إلى حكومة دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإلى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل والأمين العام لأمانة الاتحاد من أجل المتوسط وإلى جامعة الدول العربية وإلى المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي وإلى السيدة كاثرين أشتون الممثل الأعلى/نائب الرئيس وإلى المفوضية الأوروبية وإلى برلمانات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وإلى البرلمان الأوروبي.